



التاريخ: 2017/12/3

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين

تحية طيبة وبعد؛

الموضوع : التعقيب على خبر صحفي

إشارة إلى ما نشر في الصحف الكويتية بتاريخ 2017/12/3 بخصوص القرار الإداري رقم م.م.ك/ م ع / 659-2017 الصادر من مدير عام مؤسسة الكويتية بتاريخ 2017/11/28. تود شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (ش.م.ك.ع) التعقيب على ما نشر في الصحف الكويتية وأيضاً التعقيب على ما ورد في القرار رقم م.م.ك/م ع/659-2017 الذي تناولته الصحف موضوع التعقيب، وذلك على النحو التالي:

1- ثبوت براءة ذمة شركة كي جي ال الدولية للموانئ والتخزين والنقل (شركة زميلة) من أية مبالغ أو إستحقاقات مالية لصالح مؤسسة الموانئ الكويتية، وهذا ما أكدته المحكمة الإدارية النهائية والبات الصادر لصالح شركة كي جي ال الدولية للموانئ (شركة زميلة) في الدعوى رقم 2015/6105 إداري 10 والذي ألغى قرارات المدير العام الصادرة في هذا الشأن استناداً إلى ذات المزاعم، وقد سبق للشركة الإفصاح عن ذلك الحكم والأحكام المؤيدة له بتاريخ 2016/2/7، و 2016/5/25 و 2017/9/27، كما أفصحت الشركة أيضاً بتاريخ 2017/11/28 عن الحكم الصادر في هذا الشأن لصالح الشركة الزميلة في الدعوى رقم 2016/2775 إداري 8 والذي قضى بإلغاء قرار المؤسسة رقم (م.م.ك/و/4-2016) ورفض مطالبة المؤسسة المزعومة ضمن دعواها الفرعية.

2- لم يسبق لمؤسسة الموانئ الكويتية توجيه أية مخالفات إلى شركة كي جي ال الدولية للموانئ الكويتية (شركة زميلة) بشأن المناقصة رقم (م م ك/34 - 2008)، بل على العكس تطالب الشركة الزميلة قضائياً إلزام مؤسسة الموانئ بأن تؤدي لها حقوقها المالية الناشئة عن عقد المناقصة سالف الذكر ، كما أن المؤسسة رفضت إستلام مفاتيح مخزن قطع الغيار بعد عرضه عليها من الشركة وعلى يد مندوب الإعلان، وتم إيداعه بعد ذلك خزانة المحكمة.

3- أما بشأن المطالبات المالية لشركة كي جي ال الدولية للموانئ والتخزين والنقل (شركة زميلة) والتي تدعي المؤسسة إنها وهمية، فهي محل دعوي تعويض مقامة منها ضد المؤسسة ومنظورة حالياً أمام القضاء



- الذي يبحث الأضرار التي لحقت بالشركة الزميلة جراء قرارات المؤسسة الباطلة والمخالفة للقانون، والتي أكدت أحكام القضاء النهائية عدم مشروعيتها.
- 4- عدم ارتكاب شركة الرابطة أية مخالفات أو تجاوزات في إستغلالها المساحة المخصصة لها بالمنطقة التخزينية العاشرة بمنطقة ميناء الدوحة، علماً بأن الشركة طعنت على الحكم الصادر ضدها بهذا الشأن والدعوى حالياً أمام محكمة التمييز.
- 5- عدم ارتكاب شركة الرابطة أية مخالفات أو تجاوزات في إستغلالها المساحة المخصصة لها بمنطقة كراج النقل العام (سابقاً)، علماً بأن المؤسسة هي التي تقاعست عن الوفاء بالتزاماتها بتسليم الشركة كامل المساحة موضوع التعاقد، مما أصاب الشركة بأضرار بالغة، علماً بأن هذه المطالبة منظورة حالياً أمام محكمة أول درجة.
- 6- سبق للشركة الإفصاح بتاريخ 2017/10/24 بإنهاء علاقتها بشركة كي جي ال للاستثمار.
- 7- وأخيراً، فإن القرار الإداري رقم م.م.ك/ م ع / 659 - 2017 الصادر بتاريخ 2017/11/28 من مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية، قد خالف أحكام القانون ولوائح المؤسسة وضرب بعرض الحائط الأحكام القضائية النهائية والبياتة الصادرة في الدعاوى أرقام 2015/6104 إداري/10 و 2015/6105 إداري 10 وغيرها من الأحكام القضائية التي أكدت عدم صحة قرارات المؤسسة ومخالفاتها للقانون.
- ومن ثم، فإن الشركة تؤكد على إحترامها للقانون ولوائح المؤسسة، وإنها ماضية في إتخاذ الإجراءات القانونية ضد القرار الإداري المذكور لحفظ حقوق ومصالح الشركة ومساهمتها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛

عبد الحميد عبد الرحمن اللقاني

مدير الخزينة ومسئول إدارة المستثمرين

شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ش.م.ك.ع. ①
Kuwait and Gulf Link Transport Company K.P.S.C.

- نسخة إلى هيئة أسواق المال.

